دور إصلاح المحيط المؤسساتي في الجزائر في دعم العلاقات المتوسطية

The role of reforming the institutional environment in Algeria in supporting Mediterranean relations

ط.د بن طيب رضية*

مخبر MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

radia_benta@yahoo.fr

د.مناد علي

مخبر MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

mennadali@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/01/05 تاريخ القبول: 2022/04/06 تاريخ النشر: 2022/08/31

ملخص:

تبحث هذه الورقة في خلفية الاصلاحات الاقتصادية والسياسية للجزائر لتحرير التجارة الخارجية ودعم العلاقات المتوسطية. سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل حول دور إصلاح المحيط المؤسساتي في الجزائر في دعم العلاقات المتوسطية، وذلك عن طريق تسليط الضوء على مجمل الاصلاحات التي قامت بها الجزائر لتنمية اقتصادها ولتحرر تجارتها الخارجية، والتطرق للشراكة الأورو–جزائرية. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يقوم على توفير المعلومات والبيانات لتحليلها وتفسيرها . وخلصت إلى أن رغم المساعي من طرف السلطات الجزائرية للإصلاح إلا أن اتفاقيات الشراكات لم تحقق المردود المرجو بعد، رغم ملاحظة تطورات إيجابية في الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات؛ ؛ محيط مؤسساتي؛ علاقات متوسطية؛ تجارة خارجية.

Abstract :

This paper examines the background of Algeria's economic and political reforms to liberalize foreign trade and support Mediterranean relations. In this study, we will try to answer the question about the role of reforming the institutional environment in Algeria in supporting Mediterranean relations, by shedding light on the overall reforms undertaken by Algeria to develop its economy and liberalize its foreign trade, and to address the Euro-Algerian partnership. To achieve the objectives of the study, we adopted the descriptive approach, which is based on providing information and data for analysis and interpretation. It concluded that despite the efforts made by the Algerian authorities to reform, the partnership agreements have not yet achieved the desired result, despite noting positive developments in the trade balance.

Key Words: Institutions ; Institutional Environment ; Mediterranean relations ; foreign trade

JEL Classification: P21, F13 .

* مرسل المقال: بن طيب رضية (*radia_benta@yahoo.fr*)

المقدمة

اختلفت الجزائر عن باقي دول الحوض المتوسط ولم توقع أي اتفاقية مع المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينات، واستمرت في الحصول على الأفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة، لكن بعد الستينات قررت بعض الدول الأوروبية رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الفلاحية الجزائرية. ومع تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر اضطرت إلى التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني والمالي سنة 1976، إلا أن النتائج أكدت أن اتفاقية التعاون المبرمة مع الدول الأوروبية لم تكلل بالنجاح ولم تحدث أي تغيير إيجابي للطرف الجزائري.

وفي ظل التدهورات المستمرة في الاقتصاد قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات لمحيطها المؤسساتي، محاولة الخروج من النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق، عبر عدة مراحل، من خلال تغيير النصوص والقوانين والمخططات الوطنية لإعادة الهيكلة ، المخططات والبرامج التنموية لانعاش اقتصادها وتحرير تجارتها الخارجية، إلا أن كل المساعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة باءت بالفشل.

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية وترقية الاستثمارات وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وحققت تطورات في الميزان التجاري، كما اعتبرت بلدان البحر المتوسط وخصوصا بلدان الاتحاد الأوربي أفضل شريك تجاري لعدة سنوات، **فهل الاصلاحات المؤسساتية في الجزائر لها أثر على العلاقات المتوسطية؟**

وتكمن أهمية مداخلتنا في تسليط الضوء على واقع الاصلاحات المؤسساتية في الجزائر، وتحديد دوره في تشجيع ونجاح العلاقات المتوسطية.

ومن أجل تحقيق الهدف المذكور اعتمد المنهج الوصفي الذي يقوم على توفير المعلومات والبيانات لتحليلها وتفسيرها، ومن أجل ذلك تم تقسيم الموضوع إلى محاور تتمثل في:

- مفهوم المحيط المؤسساتي.
- مراحل تطور المحيط المؤسساتي للانعاش الاقتصادي في الجزائر.
- واقع التجارة الخارجية للجزائر والعلاقات المتوسطية.

I. مفهوم المحيط المؤسساتي:

المؤسسات هي عنصر مهم في أي نظام اقتصادي، حيث تعتبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على نفس القدر من الأهمية للتعاون بين الجهات الاقتصادية الفاعلة في هذه الأخيرة. بينما تفرض المؤسسات الرسمية القواعد والقوانين والتشريعات، تقدم المؤسسات غبر الرسمية مجموعة من التفاهمات والمعتقدات والسلوكيات المشتركة، والتي توحد جميع عناصر النظام في ظل المعرفة المشتركة(Hall & Soskice, 2001) . وبالتالي فإن المحيط المؤسساتي المحلي تدعمه بنفس الطريقة المؤسسات الرسمية وغبر الرسمية، التي يجب أن تكون متسقة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية(Zvirgze, Schiller, & Revilla diez, 2013) .

يعرف كل من(North, 1990) و (Diskson, 2004)المحيط المؤسساتي على أنه مجموعة من الاتفاقيات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والقانونية التي تخلق الأساس للتبادل والانتاج، وفقا لهم هناك العديد من العوامل التي تشارك في المحيط المؤسساتي مثل القوانين الرسمية، الاتفاقيات غير الرسمية والاجراءات والأعراف التي توسع وتخلق وتقيد السلوكيات والأنشطة الإجتماعية والاقتصادية.

بينما ينظر (Gnyawali & Fogel, 2006) إلى المحيط المؤسساتي على أنه شبكة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي توجه سلوك المنظمة والأفراد. قام المؤلفون بتجميع المحيطات المؤسساتية في ثلاث فئات: "المؤسسات السياسية، المدنية، والسوقية"، فعلى سبيل المثال المؤسسات السياسية تنقسم إلى الاصلاحات الهيكلية والقوانين،... المؤسسات المدنية تشمل القيم، العادات والتقاليد،... السوقية تشمل مؤسسات سوق راس المال، سوق العمل،... واستنتج المؤلفان أن المحيط المؤسساتي هو المحدد لأداء المؤسسات.

يرى(Swaminathan & Wade, 2016) أن المحيط المؤسساتي يتألف من ضغوط معيارية وتنظيمية تمارس على المنظمات من قبل الدولة أو المجتمع أو المهن، يمكن أن تكون هذه الضغوط قسرية ومباشرة ويتم فرضها خلال آليات مثل المحاكم والأنظمة.

فالمحيط المؤسساتي هو مجموعة من القوانين الرسمية والغير رسمية التي تحدد الاتفاقيات والقوانين الداخلية والخارجية (North، 1990)، التي تمس الإقليم الداخلي والخارجي بما يدعم التعاملات التجارية بين بلدان العالم واحترام القوانين والاتفاقيات الدولية، كما يهيئ القوانين والشروط التي تنظم الشراكات الاقتصادية والسياسية بين البلدان.

يمما سبق يمكن تعريف المحيط المؤسساتي على أنه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المتمثلة في الدستور، القوانين، الأعراف،... والتي توجه سلوك الأفراد والمنظمات، فالمحيط المؤسساتي يتألف من ضغوط معيارية وتنظيمية تمارس على المنظمات والأفراد ويمكن أن تكون مباشرة أو مفروضة، إذ يحدد الحوافز للأفراد والمنظمات للاستثمار في كل من رأس المال المادي والبشري والتي تعد المحددات المباشرة للتنمية الاقتصادية. فالمحيط المؤسساتي يمثل سيف ذو حدين، إما أن يحفز طموح رواد الأعمال لتوسيع أعمالهم والقضاء على البطالة أو تقلل من رغبتهم في الاستثمار. كما أنه ينظم القوانين والاجراءات اللازمة للدخول في الشراكات والتعاون مع دول العالم بما يتماشى مع ظروفه الداخية. وبالتالي من أجل تدارك الاخفاقات السابقة يجب توفير محيط مؤسساتي جيد يجسد سيادة القانون، حماية حقوق المكلية، حكومة خالية من الفساد والقيود السياسية على السلطة التنفيذية.

II. مراحل تطور المحيط المؤسساتي للإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

الاقتصاد الجزائري في مسيرته نحو التنمية مر بمجموعة من المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذا سارعت الحكومة في البداية إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي في ديسمبر 1962، وإنشاء عملة وطنية (الدينار الجزائري) سنة 1964، ثم شرعت في تطبيق استراتيجية التنمية من خلال مجموعة من المخططات التنموية وذلك عن طريق التجول التدريجي نحو الانفتاح

الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق، كما قامت بعدة إصلاحات اقتصادية أهمها استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية (الخوصصة والشراكات الأجنبية)، بالإضافة إلى الاصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي.

وفي مساعي الدولة لتحقيق التوازن ورفع معدلات النمو، شرعت في تسطير برامج جديدة أولها مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لمخطط الانعاش الاقتصادي (2005-2009)، برنامج الانعاش الخماسي (2010-2014).

1.سياسة التنمية في الجزائر بعد الاستقلال:

قامت الجزائر بإعادة بناء الاقتصاد الوطني بالاعتماد على أسلوبين، من جهة الاعتماد على النفس من خلال برنامج التنمية الذي تحدد في كل من مؤتمر طرابلس سنة 1962، ميثاق الجزائر سنة 1962، الميثاق الوطني سنة 1976 والمؤتمر الخامس سنة 1983، ومن جهة الاعتماد على قواعد التنظيم الاشتراكي من خلال أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية (د.عرقوب، 2015).

1.1. الأسلوب الأول: سياسة التنمية من خلال النصوص والمواثيق

عملت الجزائر على إصدار قوانين ومراسيم حاولت من خلالها تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاتها، وقد اختارت الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية تسمح بدفع عجلة الاستثمارات من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى، وبالتالي تضمن تنمية مستقلة على المدى الطويل للاقتصاد الوطني. (د.عرقوب، 2015) ، وقد حققت هذه الخيرة نمو اقتصادي ما بين 6 و 7 % وتبعه انخفاض في معدل البطالة التي بلغت 18% سنة 1980. تمثلت هذه النصوص في ما يلي: برنامج طرابلس (جوان 1962)، ميثاق الجزائر (أبريل 1964)، ميثاق الثورة الزراعية (نوفمبر 1971)، الميثاق الوطني (جوان 1976)، الميثاق الوطني (جانفي 1986)، أسلوب الصناعات المصنعة كأداة لإنجاح التنمية في الجزائر.

2.1. الأسوب الثاني: السياسة التنمية من خلال المخططات التنموية (التسيير الاشتراكي)

نظام التسيير الاشتراكي في الجزائر تطلب تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، وكان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي (1967-1969) بحجم استثماري 9.16 مليار دج (وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1967-1969)، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بحجم استثماري قدره 36.70 مليار دج (الناخ، 1971)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي بلغت استثماراته 121.23 مليار دج (د.عرقوب، 2015)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي قدرت تكاليف برامجه الاستثمارية 550.50 مليار دج (مشروع المخطط الخماسي الأول ، 1984)، وفي الأخير المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بقيمة 550 دج (تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، 1986).

2. الاصلاحات الاقتصادية:

تسبب انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 في انهيار ايرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي بمعدل 97% من العملات الصعبة، حيث سجلت أكثر من 63 مليار دج سنة 1985، لتنخفض إلى أقل من 36 مليار دج سنة 1986، هذا ما ترتب عنه وضع سياسة إنمائية جديدة سنة 1987، سميت بالاصلاح الاقتصادي الجديد.

قامت هذه السياسة بإصلاحات ذاتية واتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع اصلاحات مهمة للتوجه والتحول إلى اقتصاد السوق. من أهم ما مرت به هذه المرحلة ما يلي:

1.2. إعادة الهيكلة: عن طريق إصدار المرسوم رقم 80-242 المؤرخ بتاريخ 1980/10/14 المتعلق بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، حيث تم تجزئة ما يقارب 100 مؤسسة عمومية إلى 500 مؤسسة جديدة. عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية نوعين من إعادة الهيكلة وهي إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية (د.عرقوب، 2015).

2.2. إستقلالية المؤسسات: صدر قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988، 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وقانون 88-02 المتعلق بالتخطيط (موساوي، 2014). وكان الهدف من وراء الاستقلالية هو دفع المؤسسات العامة إلى التفاعل مع السوق (الداوي، 2009)، وإلزام الشركات الوطنية في القطاع العام لتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الاستقلالية في الإدارة والتمويل. (د.عرقوب، 2015).

3.2. برامج الاصلاحات المدعمة من قبل المؤسسات الدولية:

تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على برنامجين، برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1993-1994) بموجب اتفاقية "ستاند باي" ومن أهم اجراءاته تحرير الاسعار، إزالة القيود على التجارة الخارجية، ووضع قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 لأول مرة في الجزائر. (د.عرقوب، 2015)، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني ((1995-1998) عرفت هذه المرحلة غياب استثمارات جديدة سواء عمومية أو خاصة بالاضافة إلى تسريح العمال الناجم عن عملية إعادة الهيكلة وحل المؤسسات مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة (مدني، 2009).

4.2. الخوصصة: شكلت الخوصصة إحدى الجوانب الأساسية لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وهذا بعد اتفاقية "بريتون وودز". وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في شهر مارس 1997 في الامر رقم 97/12، وتم تنفيذ هذه العملية في أبريل 1996 حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات. (د.عرقوب، 2015).

5.2. إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية: من أهم التدابير والإجراءات التي تمت في هذه المرحلة هي تحرير أسعار الفائدة سنة 1990، إنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك سنة 1995، فرض البنك المركزي على البنوك

التجارية وجود احتياطي ممول لديها من مجموع الودائع ما عدى ودائع العملة الصعبة بنسبة 3 % (د.عرقوب، 2015).

3. البرامج الحديثة للإصلاحات التنموية:

شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن السياسات المطبقة سابقا، وهي سياسة الانعاش الاقتصادي التي تتلخص في ثلاث برامج وهي:

1.3. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004): هو برنامج ثلاثي شرع في تنفيذه ابتداء من 2001 بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار واعتبر آنذاك برنامج قياسي بالنظر إلى احتياطي الصرف في تلك الفترة والمقدر ب 11.9 مليار دولار (أ.شليغم، 2014). وكانت أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على المناطق المختلفة، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009): خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج وتم الاهتمام بالجنوب والهضاب العليا من أجل فك العزلى عن الجنوب (أ.شليغم، 2014)، نذكر فيما يلي أهم اجراءات هذا البرنامج (د.عرقوب، 2015):

- إصدار نصوص تنظيمية لقانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي، وتكييف الأداة الاقتصادية والمالية مع الانفتاح العالمي.
- مكافحة الاقتصاد الغير رسمي.
- تسوية العقارات الصناعية والفلاحية،
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، وعصرنة المنظومة المالية.

3.3. البرنامج الخماسي(2010–2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني، و قدر المبلغ المخصص له ب 286 مليار دولار في اطار تحقيق الاهداف التالية (د.بن–محمد، 2020):

- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية .
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تحسين البنية الأساسية لا سيما في الطرق.

4.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة، خصص له مبلغ قدره 3079.6 مليار دولار في 2015 مقابل مبلغ 1893.2 مليار دج في 2016، تمثلت أهدافه فيما يلي (مدني، 2009):

- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتنمية الريفية والفلاحية.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة
- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والقاعدية.

5.3. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي(2016-2030) (قلوح و بن ابراهيم ، 2020):

من خلال خيار رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر في أن تصبح القوة الناشئة كنتيجة للتحول الهيكلي على مدى العقد المقبل، لذا قامت بتفعيل استراتيجية متوسطة الأجل لرفع معدلات النمو.

تم تسجيل ثلاث مراحل نمو لتحقيقها و تنقسم إلى مرحلة الاقلاع(2016-2019)، مرحلة التحول (2020-2025)، مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) . ويرتكز هذا البرنامج على ما يلي: (د.بن-محمد، 2020)

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج مثل الصناعة الالكترونية، الرقمية، الغذائية، السيارات،... الخ.
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة.
- الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، - والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة.

III.واقع التجارة الخارجية للجزائر والعلاقات المتوسطية:

قامت الجزائر بعدة تغييرات على مستوى هياكلها الاستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين خاصة أن الجزائر على مقربة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي هذا الاطار قامت الجزائر بإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار والتنويع الاقتصادي والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولية من خلال البرامج التنموية المذكورة في المحور السابق، كما أن الشراكة الأجنبية تعد أيضا من الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الوطنية من خلال تطوير المعرفة واكتساب التكنولوجيا الحديثة (أ.مصراوي و أ.د. يوسفي، 2017).

1. الاصلاحات الاقتصادية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

1.1. مرحلة التحرير التجاري:

في إطار التحرير التجاري قات الحكومة الجزائرية بجملة من الإجراءات عبر مرحلتين :

أ. **مرحلة التحرير الأولى(1990–1993)**: يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة لالغاء النظام القديم (خالدي، 1996)، وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية باصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والتعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستراد (خالدي، 1996). كان لهذه المرحلة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني لسبب تطبيقه بطريقة عشوائية وغير عقلانية.

ب. **مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992–1993**: بعد فشل المرحلة السابقة تم إصدار التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 اوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية، ورسمت على محورين، على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتخديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن. وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية لحماية المنتج الوطني وتشجيعه. هذه المرحلة باءت بالفشل مما أدى إلى اللجوء للاستدانة من صندوق النقد الدولي و برم اتفاقية ستاندباي.

2.1. مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل 1994–2000:

في هذه المرحلة تم فتح الحدود في وجه السلع والخدمات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التهليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 المتعلقة بتمويل الواردات تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي (أ.مصراوي و أ.د. يوسفي، 2017). كما تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك للتعريفة الجمركية على الواردات، فانخفضت من 60% إلى 50% سنة 1996 ثم إلى 45% سنة 1997 (مسعود، 2001).

قامت الجزائر بإجراءات وسياسات عديدة لتحرير التجارة الخارجية بما في ذلك المخططات التنموية، فقد اعتمدت برامج إنمائية عبر مراحل مختلفة وحققت نتائج معتبرة، إلا أنها تعتبر غير كافية لقبولها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .وفي المنحنى التالي نقوم باستعراض تطور التجارة الخارجية من الفترة (2000-2020):

الشكل 1: تطور التجارة الخارجية من سنة 2000 إلى سنة 2020

(الوحدات مليار دولار)

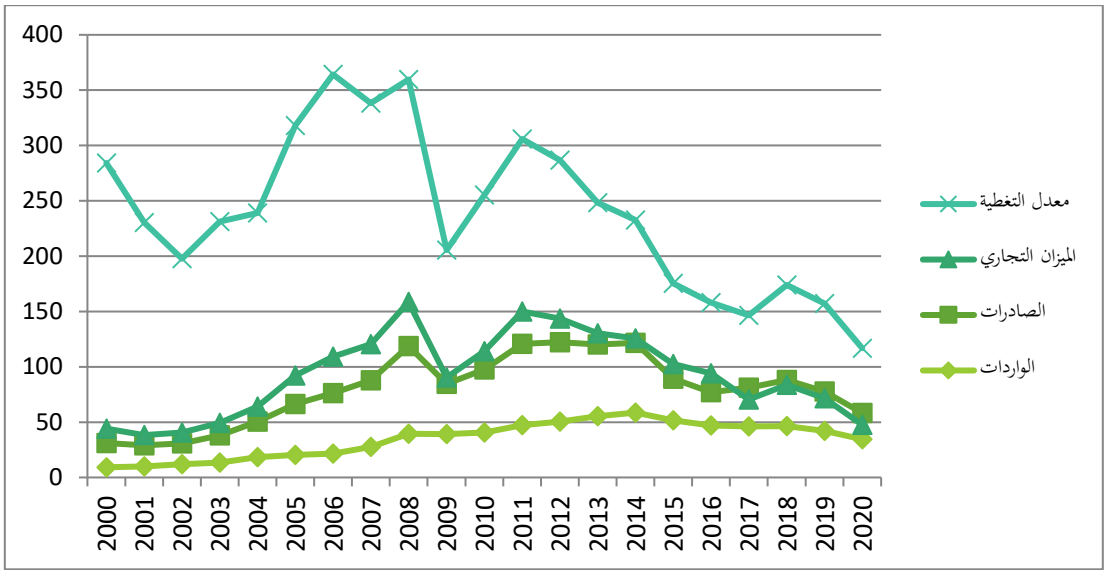

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على احصائيات مستخرجة من المديرية العامة للجمارك.

نلاحظ من المنحنى ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية الجزائرية خصوصا بعد دخول اتفاقية الشراكة مع بلدان الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ ويظهر ذلك منذ سنة 2005 إلى سنة 2008 أين تم تسجيل أعلى قيمة حوالي 79.29 مليار دولار، وسجل أقل قيمة سنة 2020 قدرت ب 23.8 مليار دولار مقابل 34.4 مليار دولار كواردات ، حيث قدر تراجع الصادرت سنة 2020 بنسبة 33% عن السنة السابقة والواردات ب 18% ، كما سجل عجز الميزان التجاري ارتفاعا إلى 10.6 مليار دولار سنة 2020 من 6.11 مليار دولار سنة 2019 بزيادة قدرها 73.48% ويعود ذلك لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية بسبب انكماش الطلب نتيجة الجائحة كورونا، إذ يعتمد الاقتصاد الوطني على عائداته من المحروقات بنسبة 93% ، هذا ما يدعو الجهات المعنية بإعادة دراسة سياساتها الموجهة نحو الخارج بما فيها تعزيز وتشجيع التنويع الاقتصادي وإعادة النظر في شكل اتفاقيات الشراكات. أما فيما يخص التنويع الاقتصادي ومبادرات الدولة من اصلاحات و برامج للخروج من الاعتماد على قطاع المحروقات، نلاحظ ارتفاع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويتبن ذلك في الجدول التالي:

الجدول 1: (الصادرات خارج المحروقات للفترة 2011-2020)

(الوحدات مليار دولار)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	2.06	2.19	2.01	2.58	1.97

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات	1.78	1.93	2.92	2.58	2.25

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على احصائيات مستخرجة من المديرية العامة للجمارك.

كما سجلت الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لأربع أشهر أولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية هامة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية تتجلى فيما يلي (إحصائيات التجارة الخارجية، 2021):

- ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 64.56% أي ما يعادل 1.14 مليار دولار فيما تم تسجيل 694 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية.
- معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 10.54% من القيمة الاجمالية للصادرات.
- تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2021.

أما فيما يخص الدول المصدر إليها، فتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أهم الزبائن على مستوى البحر المتوسط تليهم تركيا وتونس لعدة سنوات على التوالي، حيث سجل الاتحاد الأوروبي حصة 56.28% من اجمالي الصادرات سنة 2020 ، تليه تركيا بمعدل 8.91% ثم تونس بنسبة 4.34% (المديرية العامة للجمارك، 2020).

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة معناه إلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي سيفتح المجال أمام الشراكة الأجنبية ومن ثم الاستفادة من الخبرة الأجنبية في مختلف المجالات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشراكة ستساهم في تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله أكثر شفافية ووضوح، كما أن ضغط المنافسة سيفرض على المؤسسات الجزائرية رفع مستواه وأداءه الانتاجي.

2. اتفاقيات الشراكات في الحوض المتوسط:

جعلت الجغرافيا السياسية منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في استراتيجياتها وعلاقاتها الدولية، وقد أدركت الجزائر مدى أهمية حرص الدول المتوسطية على ربط علاقاتها السياسية والاقتصادية معها. وفي هذا الشأن وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية (شراكة شمال جنوب) وتعتبر أهم اتفاق، بالاضافة على اتفاقيات الجنوب جنوب مثل اتفاقية التعاون التجاري مع تونس.

1.2. الشراكة الجزائرية الأورو متوسطية:

دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في عام 2005 وأنشأت منطقة تجارة حرة. ترسم اتفاقية الشراكة البنية التجارية والثقافية والقضائية والاجتماعية للتعاون. في الوقت نفسه ، حددت اتفاقية الشراكة هذه أيضًا فترة اثني عشر عامًا لإلغاء الضرائب الجزائرية على المنتجات التجارية والصناعية. في نهاية هذه الفترة ، ستصبح اتفاقية التجارة الحرة منطقة تجارة حرة ، ولكن تم تأجيل الفترة إلى عام 2020 للإلكترونيات والصلب والمركبات والمنسوجات (Bilgisi, 2021).

تمت تغطية جميع المناطق من قبل اتفاقية الشراكة وتم تشكيل مخطط الأعمال الأساسي مع هذه الاتفاقية. قام الاتحاد الأوروبي بتحديث "سياسة الجوار الأوروبية" ، وبالتالي قبلت الجزائر والاتحاد الأوروبي "أولويات الشراكة" الجديدة في عام 2017. كما تم تقييم اتفاقية الشراكة الحالية من قبل الأطراف في عام 2017 ، من خلال "تقرير التقييم" ، وتم تشكيل هذين الهيكلين القانونيين الجديدين الأرضية السياسية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حتى عام 2020 ، في مجموعة واسعة من القطاعات مثل التنمية المستدامة والاقتصاد والبيئة (European Commission, 2020).

أ. **التعاون المالي وفق اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية:** يعتبر برنامج (MEDA) الوسيلة الأساسية لتقوية اتفاقية الشراكة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، و ذلك من خلال برمجة مساعدات مالية بالإضافة إلى قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وخصص التحاد الأوروبي للجزائر في إطار هذا البرنامج للفترة (1995–2006) غلاف مالي قدر ب 150.2 مليون أورو، يتم تقديمه على مرحلتين: (MEDA I) و (MEDA II) (شريط، 2004)

أ1. **التعاون المالي وفق MEDA I للفترة 1995–1999**: استفادت الجزائر من خلال هذا البرنامج ما مقداره 164 مليون أورو، حددها الاتحاد الاوروبي لدعم ثلاث محاور: دعم التحويل الاقتصادي، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

أ2. **التعاون المالي وفق MEDA II للفترة 2000–2006**:بلغ الغلاف المالي المخصص 340 مليون أورو، وجاء هذا البرنامج لتمويل جملة من المشاريع والنشاطات أهمها: دعم قطاع البريد والمواصلات، دعم اصلاح قطاع التكوين المهني، دعم برامج التنمية المحلية، دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب.

أ3. **التعاون المالي التعاون المالي 2010–2014**: قدم الاتحاد الأوروبي للجزائر مساعدات مالية مجموعها 273.3 مليون يورو. وتشكل الآلية الأوروبية للجوار الأداة المالية الرئيسية لتمويل تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر. وبالإضافة إلى الدعم الثنائي والإقليمي من خلال الآلية المذكورة، تستفيد الجزائر أيضاً من برامج وآليات موضوعية، على غرار الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان والبرنامج الخاص بمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية الممول من آلية التعاون التنموي. (الاتحاد الأوربي والجزائر، 2017)

أ4. **دعم التنمية المحلية المستدامة 2014–2017 (برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة)**: في إطار اتفاقيات الشراكة ، وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي ، في 22 ديسمبر 2014 ، اتفاقية تمويل لبرنامج تنمية محلية تحت إسم " دعم التنمية المحلية المستدامة و النشاطات الاجتماعية في شمال غرب الجزائر، على مستوى ست ولايات في الهضاب العليا الغربية (سعيدة، تيارت، تيسمسيلت) وفي وسط الجزائر (عين الدفلى، الشلف، المدية) وقد حددت فترة البرنامج بمدة أربعة سنوات، بتكلفة 43.4 مليون يورو، منها 23.4 مليون يورو للجانب الجزائري و 20 مليون يورو يدفعها الاتحاد الأوروبي . والأهداف الرئيسية للبرنامج تتمثل في:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان الأكثر هشاشة (سيما الشباب العاطلين عن العمل والنساء الريفيات و الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ضمان الدعم المؤسساتي وبناء القدرات للعاملين في التنمية على مستوى الولايات؛
- تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء أنشطة مدرة للدخل (AGR)، من خلال إنشاء وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح سوق العمل والعمالة، فضلاً عن تنويع الاقتصاد.

وللفترة 2018-2020، يركز التعاون بين الطرفين على أولويات الشراكة المتفق عليها حديثاً وهي:

- الحوار السياسي، والحوكمة، وحكم القانون وتعزيز الحقوق الأساسية؛
- التعاون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتجارة والوصول إلى السوق؛
- الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة؛
- الحوار الاستراتيجي والأمن؛

ب. **التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**: الشريك التجاري الأول للجزائر هو الاتحاد الأوروبي ، ويتم تنفيذ نصف عمليات التجارة الخارجية للبلاد مع دول الاتحاد الأوروبي. بلغ حجم التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 35.2 مليار يورو في عام 2016. ومع ذلك ، فإن الجزائر ليست على رأس قائمة شركاء التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي ، فهي تحتل المرتبة 20 في واردات الاتحاد الأوروبي والمرتبة 24 في صادرات الاتحاد الأوروبي. استنادًا إلى بيانات المفوضية الأوروبية ، فإن عناصر التصدير الأساسية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر هي "الآلات ، ومعدات النقل ، والمنتجات الزراعية ، والمواد الكيميائية ، والحديد والصلب"(Bilgisi, 2021) . أما سنة 2020 فسجلت 48.45% من اجمالي الواردات و 56.76% من اجمالي الصادرات، كما نلاحظ انخفاض نسبي مقارنة مع سنة 2019 حيث حققت 63.96% كصادرات و 53.40% كواردات (المديرية العامة للجمارك، احصائيات التجارة الخارجية، 2020).

2.2. اتفاقية الشراكة جنوب– جنوب:

تعتبر العلاقات جنوب جنوب أقل أهمية من الشراكة مع الاتحاد الأروبي، فهي تقتصر مجملا على بعض التبادلات التجارية، والأمنية، ويمكن تقديم التعاون مع تونس كمثال على ذلك.

أ. **شراكة التعاون الجزائر–تونس**: تتم اتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس وفق المرسومين الرئاسيين رقم 10-12 المؤرخ 17 فيفري 2010 و رقم 13-271 المؤرخ في 21 أوت 2013 من الجريدة الرسمية، ودخل حيز التنفيذ يوم 01 مارس 2014 (وزارة التجارة وترقية الصادرات). و يتّسم الإطار القانوني بين الجزائر وتونس بالثراء حيث يغطّي مختلف مجالات التعاون. وقد تدعّم خلال انعقاد الدورة (21) للجنة الكبرى الجزائرية التونسية بالتوقيع على سبعة نصوص قانونية، شملت المجالات التالية: التعاون الأمني، إنشاء لجنة ثقافية مشتركة، حماية المستهلك ومراقبة نوعية السلع والخدمات، التشغيل، المرأة

والأسرة والطفولة والمسنّين، الشباب والرياضة والشؤون الدينية (وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج).

ب. **آفاق التعاون الثنائي بين البلدين:** يعمل البلدان الشقيقان على تحسين المعابر الحدودية و تهيئتها لضمان أفضل الظروف لتنقل مواطني البلدين. تسعى تونس والجزائر إلى تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتجارة والصناعة والطاقة والمناجم والسياحة والنقل والفلاحة والخدمات وتفعيل التنمية في المناطق الحدودية وبما ينسجم مع امكانيات البلدين وتطلعات الشعبين الشقيقين نحو مزيد التكامل والشراكة الفاعلة (أ. مناصري و أ.د. مكيد ، 2020).

خاتمة

لم تنجح الجزائر في الاستفادة من انفتاح السوق الأوربية تجاه منتجاتها لتطوير صادراتها الصناعية والزراعية خلال ثلاثة عقود التي حكمتها اتفاقية التعاون الاقتصادي منذ 1976، بل انتهجت الجزائر منهج التنمية على أساس إحلال الواردات، حيث نتج عن ذلك زيادة واردات الجزائر من سلع التجهيز مما زاد من عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية، لذلك تعتبر إصلاحات المحيط المؤسساتي فاشلة إلى حد ما في تلك الفترة، كما أن الدول العربية المطلة على البحر المتوسط لم تنجح بدورها في تفعيل وإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، ولم تستطع التفاوض كتكتل واحد مع الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر في النظام المصرفي والمالي أو التجارة الخارجية والمنافسة، وكذا في مجال ترقية الاستثمارات في الجزائر تصب كلها في الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي لتتجاوب ومتطلبات اتفاق الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دون أن تكون لها فاعلية للاستفادة من الفترة الانتقالية المحددة لإقامة منطقة التبادل الحر للانتقال بالإنتاج المحلي إلى مستوى المنافسة الإقليمية والعالمية.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد عرف تطور لكن لم يكن حسب الآمال المتوقعة منه خصوصا بعد الشراكة ، حيث بقيت ثابتة تقريبا لعدة سنوات. كما سجلت الجزائر ما يعادل نسبة 99.13% من إجمالي الشروط التجارية الدولية (INCOTERMS) سنة 2020 مقابل ما يمثل 98.48% سنة 2019.

الاقتراحات:

- تبني استراتيجيات اقتصادية فعالة للتكيف وإعادة الهيكلة للأوضاع الاقتصادية الداخلية من خلال تثمين الانجازات الاقتصادية الوطنية والاعتماد بشكل رئيسي على الامكانيات الذاتية.
- تأهيل المحيط المؤسساتي الإجرائي لتحقيق الشفافية والعدالة والمرونة بما يساعد على رفع كفاءة المؤسسات الجزائرية.
- تثمين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الانتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية (أوبختي و بن بوزيان، 2016).

– أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة مثل إجراء الإنقاذ كحماية القطاعات الحساسة وإجراءات مكافحة الأغراق.

قائمة المراجع:

- Bilgisi, M. (2021). How Deep is the European Union's Economic and Political Cooperation with Algeria? The Impact of the European Agreements. journal of humain and social scienses reserchs, 155-160.
- Diskson. (2004). Entreupreneurial orientation : the role of the institutional environment and firm attributes in shaping innovation and proactiveness. Strategic Management Society conference, Sun Juan, Puerto Rico, November.
- European Commission. (2020). European Neighbourhood Policy and Enlargement negotiations. Récupéré sur http://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighboorhood/countries/algeria_en
- Gnyawali, D., & Fogel, D. (2006). Environment for entrepreneurship development: Global entrepreneurship research assiciation GERA. golab entrepreneurship, 11-12.
- Hall, P., & Soskice, D. (2001). Varieties of Capitalism.The institutional foundations of Comparative Advantage. Oxford Universitu Press.
- North, D. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press, Paper N° 60.
- Swaminathan, A., & Wade, j. (2016). Institutional Environment. the palgrave Encyclopedia of strategic Management, 01.
- Zvirgze, D., Schiller, D., & Revilla diez, J. (2013). The role of local institutional environment for the development of multinationals and SMEs in Ukraine: transition economies perspective. WP5/19 Search Working Paper, 2-3.
- أ .مناصري ,ي .,أ.د .مكيد ,ع .(2020) .دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية .مجلة البشائر الاقتصادية.831 ,
- أ.شليغم ,س .(2014) .سياسة الانعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع .دراسات استراتيجية.94 ,
- أ.مصراوي ,م .,أ.د .يوسفي ,ر .(2017) .واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر . مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم /07مارس.137 ,
- إحصائيات التجارة الخارجية .(07 06 ,2021) .إحصائيات الصادرات خارج المحروقات Récupéré . : https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-وزارة التجارة وترقية الصادرات statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures
- الاتحاد الأوربي والجزائر .(2017, 03 13). Delegation of the European Union to Algeria . Récupéré sur Delegation of the European Union to Algeria: https://eeas.europa.eu/delegations/algeria_me/22601/%20%D8%A7%D9%84%

D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1:%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%

- الداوي ,ا .(2009) .الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالة البحث عن كفاءة المؤسسات العامة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25العدد الثاني.260 ,
- المديرية العامة للجمارك .(2020) .احصائيات التجارة الخارجية .
- المديرية العامة للجمارك .(2020) .إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر .المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستضراف.
- الناخ ,ع .(1971) .التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.10 ,
- أوبختي ,ر & .,بن بوزيان ,م .(2016) .واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة .مجلة الاقتصاد والمناجمنت.215 ,
- برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة .(s.d.) .برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية بشمال غرب الجزائر Récupéré sur .برامج الشراكة مع الاتحاد الاوروبي : https://www.ads.dz/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9.html
- تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني .(1986) .المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .
- خالدي ,ا .(1996) .المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي .المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر , 195.
- د.بن-محمد ,ه .(2020) .عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة .2001-2019مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس.19-13 ,
- د.عرقوب ,ن .(2015) .مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها .مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي.164-163 ,
- شريط ,ع .(2004) .دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية-حالة دول المغرب العربي .مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.185-180 ,
- قلوح ,ع .ا & .,بن ابراهيم ,ا .(2020) .تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول)دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو .(2016/2030مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09 العدد.57-56 ,01:
- مدني ,ب-.ش .(2009) .الاصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل)التجربة الجزائرية .(دار حامد للنشر والتوزيع، عمان)الأردن(، الطبعة الأولى.145 ,

- مسعود ,ق .(2001) .التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، حالة الجزائر .مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر.179-78 ,
- مشروع المخطط الخماسي الأول .(1984) .وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- موساوي ,م .(2014) .امتداد مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية)الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10/236المؤرخ في (2010-10-07إلى صفقات المؤسسات العمومية الاقتصادية .مذكر تخرج لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر .32 ,1
- وزارة التجارة وترقية الصادرات .(s.d.) .الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري -التونسي Récupéré sur . وزارة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/ar/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .(1967-1969) .المخطط الثلاثي .
- وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج .(s.d.) .واقع وآفاق العلاقات الثنائية مع الدول العربية وإيران Récupéré sur .وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج :; https://www.diplomatie.gov.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%AA%